

باب الحوالة

مشرط لصحة الحوالة رضي المحل والذي احتاله
لم يشترط رضي سوي هذين علي الصحيح وثبت د بين
وان يكون لازما او اصله لزومه علي الذي عميله
عليه لا كالجزم في الكا به اي في حوالة عليه لا به
ان استوي في وصفه وتدر دياتها كاجل وكسر
رضد هذين وان لا يجهلا تساوي اللذين فيما فضلا
وحولت حقا المحتال الي ذمة من عليه بمحال فلا
زجعي له ان كان او قد صار مفلسا او يدريه الاكثارا
وانضحت ان ثبت المبيع حرا اذا حال من يبيع
خرميه بمن المستعبد وحلف المحتال مهما يحد
وحيث بالغيب او الاقاله رده ينفخ الحوالة
او يتحالف او الخيان اذا حال المشتري لا الباري

باب الثمن

صح ضمان الاهل للبتوع وعن صريح مقلد وموسع
وضامن وعاجل باحילה واعكسه والتاجيل اللولا
اثبت حتى ثابت يعرف من مملكة كذلك ان الثمن

وقر والفساد والرداة وعيب بابيع ونقص الصحة
ويشمل الكل ضمان الدرر ونفقات العنق قول يكي
لازم او من اصله اللزوم في غير ابل ذمة معلوم
كافي الا براء وكلا قرار من فزاد الي العشر تسعة ضمن
وضع عند الاكثر التكفيل بيدك ان رضي المكفول
كل امرحوضون استحقا وبالذي بدونه لا يبقى
الاجح هو للقيوم والعد لو كوتب للقيوم
ككافل ولو تلها البيته والعين ان توجب لرذمة
وورثت عنه ويرا كافل سلم حيث الشط اذ لا حال
او اطلقا موضع التكفيل وبحضور منه للتكفيل
وان يمت ذا او يخفي او هرب او يتلف العين فلا شيء
ومفسد شرط اللزوم في الاصح وموضع المكفول ان يعرف صح
وقتامضي وعاد ثم اعتقلا بلفظ الالتزام نحو ما علي
زيد تكفلت به ضمنته كذا تجلت او التزمت
كذا نقلت كفلت بيدك فلان او انا بهذا المال واذا
احضر ذا الشخص زعيم او كميل او ضامن كذا عميل وقيل
وقوله احضر ذا اودي ذالمال لا يفهم غير وعد